من الكفيل وبعد ما على سبيل هل لصاحب الدين ان يلازمه اختلفوا فيه والصحيح
اللازمة ان له ان يلازمه وأحسن الأقاويل في الملازمة ما روي عن محمد انه قال يلازمه
في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول على اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من
الوضوء والخلاء ولا ان يلازم نفسه واخوانه وولده فان قال المديون لا اجلس
مع غلامك واجلس معك قال بعضهم له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة وأما
على قول ما ليس له ذلك وحملوا هذه المسألة من المسألة التوكيل في الخصومة
من غير رضى الخصم على قول ابي حنيفة والصحيح ان في الملازمة الرأي فيه الى
صاحب الدين ان شاء لازمه بنفسه او بغيره لان المقصود حصول الدين
فيلازمه الغير عسى يكون اقرب الى ذلك فرع ببينة اليسار مقدمة على بينة
الاعسار الفصل الثالث في سماع البينة بالاعسار قبل الحبس اعلم ان في المسألة
روايتين نقل قاضيخان عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الصحيح انها
تقبل ونقل في شرح ادب القاضي للخصاف ان الصحيح انها لا تقبل وقال وعليه
عامة المشايخ وآخذ قاضيخان انه مفوض الى رأي القاضي فانه رأى انه
لتين يسأل وان رأى انه روح لا فاكل المصنف وكأنه أراد بقوله لتين انه يقول انا
اعرف حقك وقصدي رضاك ولكن الحزم رجاني من حيث اعساري ولكن
الجبر في الصبر على الله وما يضيع حقك علي وتلطف معه وأراد بقوله روح انه
يقول لو قعدت في الحبس كذا وكذا ما يحصل لك شيء ولا افكر فيك وآخرني
احرج على نفسك وخوفه بهذا الكلام مما يحصل للمسامع منه الاذى والقساوة
وقوة النفس وكان والدي رحمه الله يقول اذا القاضي اذا رأى بينة عدول

محمدون في العدالة يشرح لهم صدر القاضي ويثق اليهم انها تقبل قبل الحبس
وهذا حسن ايضا وعليه وعلله ثم قال واعلم ان قول صاحب الهداية
ولو اقامت البينة على الفلس بعد مدة تقبل في رواية ولا تقبل في اخرى وعلى
الثانية عامة المشايخ مراده بذلك والله اعلم غير هذه المسألة وهي سماع البينة
بالاعسار قبل الحبس وبين وجهه في الاصل مسألة هل يجوز ان
يلزم المدعى عليه المنكر كفيل النفس بعد الدعوى قبل اقامة البينة ١ م ٧ قال
في فتاوى قاضيخان اذا ادعى ولم تقم البينة وطلب من القاضي الكفيل فهو
على وجهين ان قال بينتي غائبة لا يكفله وان قال حاضرة في المصر في القياس
لا يكفله وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا لو اقام المدعي شاهدا
واحدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالمبين المدعي بهما ووكيلا بالخصومة
وكفيلا بنفس الوكيل فان اعطاه الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون
الوكيل لا تقبل القاضي ذلك منه الا ان يرضى به الخصم انتهى وفي شرح ادب
القاضي للخصاف ثم في ظاهر الرواية اذا اخذ منه كفيلا الى اي وقت يأخذ
اختلف الاقوال فيه والصحيح انه يأخذ الى ثلاثة ايام ومثله في الهداية
ولا فرق في ظاهر الرواية بينهما اذا كان المدعى عليه معروفا اولم يكن والمدعي
به حضيرا او حقيرا وروي عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا فالظاهر
منه حاله انه لا يخفي نفسه فلا يجبر لكن اذا اعطى يوخذ منه وكذا اذا كان المدعي
به حقيرا لا يجبر وان اعطا يوخذ فان ادعى حدا في قذف او قصاص او جراحة
فيها قصاص وقال لي بينة حاضرة وطلب كفيلا من المطلوب يجبر على اعطا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)